مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 299-323

تمكين المرأة الريفية بين برامج التنمية الوطنية وأجندة التنمية المستدامة 2030.

Empowering rural women between The National Development Plan and The 2030 sustainable development agenda

نعيم شلغوم

جامعة سطيف 2 (الجزائر)، chelghoum.naim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/06/28 تاريخ القبول: 2022/09/23 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تتناول هذه الدراسة سياسة تمكين المرأة الريفية في الجزائر في ظل البرامج والمخططات التنموية المعتمدة منذ سنة 2000 تماشيا والاهتمام العالمي بقضايا المرأة، في هذا الإطار جاءت أهداف التنمية المستدامة 2030 من اجل ترقية وضعية المرأة والتي تمثل أيضا فرصة وإطارا ملائما لتحسين وضعية المرأة الريفية في الجزائر خاصة في المناطق المهمشة تنمويا (مناطق الظل)، التي تتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه أهداف خاصة في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا التي تستوجب تصحيح مسار التنمية الوطنية بإصلاح السياسة الوطنية لتمكين المرأة الريفية وفق نظرة عقلانية وجديدة تسمح بالتقييم الموضوعي للنتائج المحققة في إطار برامج التنمية المتبعة على النحو الذي يؤدي إلى بلورة رؤية جديدة تجمع بين التجربة والخصوصية الوطنية وأجندة التنمية المستدامة 2030 .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، تمكين المرأة، المساواة بين الجنسين، التنمية الريفية، التجديد الريفي.

Abstract:

This study addresses the with the issue of empowering rural women in Algeria in light of the 2030 Agenda for Sustainable Development, Which presents an opportunity and global framework to improve the situation of rural women in Algeria particularly in "shade areas" . This reality means put more efforts are to attain this goals, especially in the shade of the (COVID-19) pandemic require adjustment the trajectory of national development.

This situation requires research to reform the national policy for empowerment rural women According to the rational view to allow for an objective evaluation of the achieved results, leads to create a new vision combination among the experience national specificity, and the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Keywords : Sustainable Development; Empowering women; gender equality; Rural development; Rural Renewal

المؤلف المرسل: نعيم شلغوم، **الإيميل**: chelghoum.naim@yahoo.fr

مقدمة:

تعتبر قضية تمكين المرأة من القضايا التي نالت اهتماما كبيرا لدى الحكومات و المنظمات الدولية لذلك تم إقرار مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية الرامية إلى تمكينها بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في هذا الشأن عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية وعلى رأسها مؤتمر بيجين سنة 1995 (إعلان ومنهاج عمل بيجين) الذي تعتبره منظمة الأمم المتحدة نقطة فارقة في النضال من أجل المساواة بين الجنسين حققت من خلاله المرأة مكاسب عديدة، في سياق متصل تم إدراج قضية تمكين المرأة ضمن الأهداف الألفية للتنمية (2000-2015) أقرتها الأمم المتحدة سنة 2000 داعية دول العالم إلى تجسيدها، على الرغم من هذه الجهود الدولية والوطنية المبذولة لتحقيق هذا الهدف إلا أن استدامة المكاسب المحققة في هذا الإطار تبدوا غير مضمونة، لهذا عملت الأمم المتحدة سنة 2015 على صياغة رؤية جديدة أطلق عليها أهداف التنمية المستدامة 2030 الرامية إلى كسب رهان تحقيق التنمية والعمل على استدامتها.

في هذا الإطار حظيت المرأة الريفية بأهمية قصوى لدى مختلف الدول والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون المرأة، في هذا السياق تم الدعوة إلى الاهتمام بتحسين وضعية المرأة القاطنة في المناطق الريفية النائية بالنظر إلى دورها المحوري في تحقيق الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية، بتمكينها عبر رسم سياسات تعنى بتذليل الصعوبات ورفع التحديات التي تعيشها المرأة في هذه المناطق .

وفقا لهذا عملت الجزائر على صياغة استراتيجية وطنية لتمكين المرأة في جميع المجالات حيث تم إقرار العديد من التدابير والإجراءات الرامية لتحسين وضعية المرأة عامة والريفية خاصة، التي تندرج ضمن التزام الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجزائريين وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة باعتباره حق مكفول دستوريا، وانطلاقا من أهمية مساهمة المرأة الريفية في الدفع بوتيرة التنمية الوطنية عملت السلطات العمومية على وضع أطر وآليات تسمح بترقية وتحسين الوضعية المعيشية للمرأة القاطنة بالمناطق الريفية بتسطير برنامج تنموي يستهدف النساء الريفيات .

وبالنظر إلى الزخم الذي أحدثته قضية تمكين المرأة في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، وهي ما دفعنا إلى التطرق إلى واقع المرأة الريفية، وإلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التماسك الأسري والاجتماعي بجانب عملها الدؤوب في تحقيق التنمية الريفية وضمان الامن الغذائي، وعلى ضوء هذا تحاول الدراسة الإجابة على

الإشكالية التالية: **ما هو واقع المرأة الريفية في الجزائر في ظل المستجدات العالمية الحالية ؟** من خلال هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من التساؤلات التالية: ما مدى أهمية أجندة التنمية المستدامة بالنسبة لتمكين المرأة الريفية في البلدان النامية؟ كيف يمكن تمكين المرأة الريفية في الجزائر وفقا لأهداف التنمية المستدامة 2030؟ هل يمكن لجائحة كوفيد19 أن توفر فرص جديدة لتحسين وضعية المرأة الريفية ؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضيات التالية:

- كلما تم تجسيد أهداف التنمية المستدامة2030 كلما أدى ذلك إلى الارتقاء بالمرأة الريفية إلى مستقبل افضل.
- كلما تمكنت السياسات الوطنية من تجاوز ظروف جائحة كوفيد 19 كلما أدى ذلك إلى تمكين المرأة الريفية.

على ضوء تشعب عناصر مشكلة الدراسة وفرضياتها تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بكل ما يقدمه هذا المنهج للباحث من عمق معرفي وفهم لهذا الموضوع.

للإجابة على هذه الاشكالية تم اعتماد خطة للدراسة تتكون من محورين أساسيين يتفرعان إلى عناصر جزئية، ففي المحور الأول تم تسليط الضوء على أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى جانب تناول مفهوم تمكين المرأة الريفية من منظور أهداف التنمية المستدامة، أما في المحور الثاني فتم التطرق فيه إلى واقع المرأة الريفية في الجزائر على ضوء التقارير الرسمية وبرامج التنمية الوطنية المعتمدة .

أولا: أجندة التنمية المستدامة 2030 كمرجعية لتمكين المرأة الريفية

أصبح مفهوم التنمية المستدامة بمثابة مرجعية جديدة (Référentiel) للسياسات العامة إذ يتضمن أفكارا وتوجهات جديدة تهدف إلى إحداث تغيير شامل في هذه السياسات عبر ثلاث مستويات: (تغيير الأهداف، تغيير الأدوات والوسائل، تغيير الأطر المؤسساتية)، وفقا لهذا يمكن تتبع مدى حدوث التغيير في سياسات التنمية الوطنية لمختلف البلدان التي اتجهت نحو توسيع وتنويع القاعدة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي بالتحول نحو نظام اقتصادي يساهم في تطويره مختلف الفاعلين الاقتصاديين و إدراج بعد الجندر (مفهوم النوع الاجتماعي) في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تقرر في مؤتمر ريو دي جانيرو اعتماد أجندة "أهداف التنمية المستدامة للحقبة 2016-2030 "كبديل لأهداف الألفية للتنمية 2000-2015 التي لم تنجح في تحقيق النتائج المنتظرة .

في هذا الصدد تعتبر أجندة التنمية المستدامة 2030 كإطار لمواجهة التحديات القائمة في عالم اليوم التي تستدعي من الدول اعتماد استراتيجيات وسياسات مركزية بهدف إنجاز أهداف التنمية البشرية الأساسية وفي الوقت نفسه حماية المكتسبات التي تحققت، وهنا تكمن أهدف التنمية الأسمى المرتبط بالعالمية لا يمكن التوصل إليها وحمايتها إلا "بتمكين" هذه الفئة من الحصول على معيشة سوية، وامام حجم التحديات والآثار السلبية الناتجة عن استخدام الوقود الملوث للاستعمال البشري وتعاظم هدر الموارد الطبيعية والفساد الذي يهدد الثروات المالية وعدم تحقق العدالة الجندرية وغيرها، لذا بات من الضروري إطلاق رؤية مستقبلية تمثلها اجندة التنمية المستدامة والتي فرضت على الأمم المتحدة مسؤولية شاملة في تحقيق التمكين [1].

بهذا الخصوص ركزت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة (United Nations Commission on the Status of Women) في اجتماعها السنوي الستين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك منذ 2016 لمناقشة تطبيق البند الخامس من بنود (أهداف التنمية المستدامة الـ17 بحلول عام 2030م) والمتعلق بقضايا المرأة وإدراجها ضمن خطط التنمية بقضايا الجندر، من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، لهذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 الوثيقة الختامية لأعمال قمة الأمم المتحدة مؤكدة على التزامها الراسخ بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتسخيرها كاملة لإحداث تحولات تمضي بعالمنا نحو الأفضل بحلول عام 2030، في هذا السياق احتلت قضية تمكين المرأة وتعزيز دورها وتحسين وضعيتها في كل المجالات أولوية حيث نصت هذه الوثيقة على ضرورة "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة في ظل حرمان نصف البشرية من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له، ولهذا يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية"، إلى جانب هذا نصت هذه الوثيقة على أن منظومة الأمم المتحدة سوف تعمل جاهدة من أجل زيادة الاستثمارات الهادفة إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بالسعي إلى التعميم المنتظم لمراعاة ا لمنظور الجنساني في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية[2].

1. واقع المرأة الريفية في التقارير الدولية

مثلت ثنائية المرأة والتنمية وطبيعة العلاقة التي تربطهما والأدوار الممكن أداؤها من طرف المرأة ضمن عملية التنمية أحد أبرز الإشكالات التي استقطبت الاهتمام الدولي في الثلث الأخير من القرن العشرين، بحيث تنوعت مداخل تناولها من عقد لآخر وتطورت حيثيات تلك العلاقة بتطور مداخل ومقاربات السياسات الاقتصادية والتنموية على الصعيدين المحلي والدولي، فمن اعتبار المرأة كيانا مفيدا بدوره التقليدي داخل حدود الأسرة والبيت إلى اعتبارها عنصرا فاعلا قادرا على التأثير في الخطط والبرامج والسياسات التنموية التي تعتبر عملية شاملة ومستمرة غير قابلة لأنها تقصي منها إسهامات المرأة[3]، وفي خضم تنامي الاهتمام بشؤون وقضايا المرأة منذ نهاية عقد الثمانينات بدأ "مدخل التمكين" يمثل أحد المناهج المستخدمة في إدماج المرأة في التنمية ومنذ ذلك الوقت أصبح أكثر المناهج تداولا باعتباره يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي يسعى للقضاء على مظاهر التمييز ضدها وتوفير الأدوات التي تضمن مشاركتها بالاعتماد على الذات[4].

لهذا انصبت اهتمامات مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة على تأكيد العلاقة بين مفهوم التنمية بحسب المفهوم الغربي للتنمية- وقضية المرأة في معظم مؤتمراتها على غرار المؤتمر الدولي المعني بالسكان في مكسيكو (1984) ومؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في نيروبي (1985)، بهذا الخصوص أكد تقرير مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو (1992م)، على انه: "مع حلول عام 2000 لابد من القيام بوضع وإصدار استراتيجية بالتغيرات اللازمة للقضاء على العقبات الدستورية، والقانونية، والإدارية، والثقافية، والسلوكية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تحول دون مشاركة المرأة بصورة كاملة في التنمية المستدامة، وفي الحياة العامة"، كما أشار تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة (1994م) إلى ضرورة: "كفالة وتعزيز مساهمات المرأة في التنمية المستدامة عن طريق مشاركتها الكاملة في عمليات تقرير السياسات وصنع القرارات في جميع المراحل والاشتراك في جميع جوانب الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل"[5].

في سياق متصل تؤكد منظمة التغذية العالمية (FAO) على أهمية الدور الأساسي للمرأة الريفية وإسهامها في تعزيز الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف عن طريق التنمية الزراعية والريفية للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، في هذا الصدد أصبح موضوع

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز النظم الغذائية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، ومن أجل هذا دعت إلى تسطير الخطط وبذلت المزيد من الجهود في سبيل تحقيق مكاسب لسكان وتحسين مستوى المعيشة في الريف بوجه عام.

وبالتزامن مع هذه المساعي الدولية احتلت مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية بالنسبة للمنظمة الفاو (FAO) التي ركزت اهتماماتها على تحقيق الأمن الغذائي للجميع وتحسين الإنتاجية الزراعية وضمان المشاركة الكاملة للسكان الريفيين في عمليات صنع القرار، علما أن حوالي نصف مجموع القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية هن مزارعات وعاملات في المجال الزراعي وأخصائيات في زراعة المحاصيل، وسيدات أعمال، وصاحبات أعمال، وقادة مجتمع، فإنهن يضطلعن بأدوار هامة في الزراعة وتنمية الاقتصادات الريفية، بهذا الخصوص تؤكد تقارير هذه المنظمة(FAO) أنه رغم المساعي المبذولة إل أن المرأة الريفية لا تزال تواجه قيودا أكبر من الرجل في الحصول على الأراضي والتكنولوجيا والأسواق والهياكل الأساسية والخدمات، فالنساء لسن أقل كفاءة من الرجال في الزراعة: إذ عندما تتوفر للمرأة الريفية نفس فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والفرص الاقتصادية التي تتوفّر للرجل، فإن هناك زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والمكاسب الاجتماعية والاقتصادية المباشرة والطويلة الأجل مما يسهم في الحد من عدد الفقراء والجياع [6].

من الملفت للانتباه هنا أن الزراعة تشكل مصدر رزق لما نسبته 86 في المائة من النساء والرجال في المناطق الريفية، وتوفر فرص عمل لنحو 3.1 مليون من صغار المزارعين والعاملين الذين لا يملكون أرضا في البلدان النامية، وتمثل النساء من هؤلاء ما نسبته 43 في المائة وتعمل المرأة في جميع القطاعات الزراعية إلا أن كثيرا من الأعمال التي تزاولها تبقى غير مدفوعة الأجر[7]، من خلال هذا يبدوا أن النساء الريفيات تشكلن نسبة كبيرة من اليد العاملة بصفتهن مزارعات وعاملات في مجال الزراعة، وعاملات في مجال البستنة، وبائعات في السوق، وسيدات أعمال ورائدات أعمال وقادة في المجتمع، أكثر من ربع سكان العالم ويمثّلن ما يقارب 43 بالمائة تقريبا من القوى العاملة الزراعية في الدول النامية خصوصاً، ولا تُعتبر المرأة مهمة بالنسبة إلى سلاسل القيمة الزراعية فقط بل هي المسؤولة الأولى عن الأمن الغذائي لأسرتها ومجتمعها المحلي، حيث إنها تقوم بإنتاج الكثير من المواد الغذائية المتوفرة وتجهيزها وإعدادها ثمة مجموعة واسعة من المعطيات التي تشير إلى أن نصف معدل الحد من الجوع المسجّل بين عامي 1970 و1995 يعزى إلى التحسن في الوضع الاجتماعي للمرأة، حيث أدى التقدم المحرز في وصول المرأة إلى التعليم وحده إلى تحسّن في مستوى الأمن

الغذائي بنسبة 43 بالمائة – وهي نسبة تضاهي المكاسب المحققة في زيادة توفير المواد الغذائية (26 بالمائة والتقدم على مستوى الصحة (19 بالمائة) معا [8].

في هذا الشأن يعتبر تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(UNDP) لسنة 2021 أن المرأة الريفية لا تزال أداة فعالة لتحقيق التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتخفيفها على الرغم من القيود الاقتصادية الملحوظة وهنا يتزايد الاعتراف بإمكانية تحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية ومقاومة للمناخ في الواقع، تتمتع النساء الريفيات بمعرفة فريدة ومهارات وتجارب مهمة لتعزيز الممارسات المستدامة ومكافحة الآثار الضارة لتغيّر المناخ، حيث تلعب المزارعات الريفيات دورا رئيسيا في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المحاصيل المحلية الأكثر صموداً أمام التقلبات المناخية غير المنتظمة كما أنها غالبا ما تكون في طليعة تبني أساليب الإنتاج المستدامة في الزراعة والطاقة وإدارة المياه[9]، وفي هذا الشان يوصي مجموعة خبراء الأمم المتحدة بضرورة اتخاذ بعض التدابير التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة الريفية داخل الأسرة والمجتمع من خلال تمكينها اقتصاديا و اجتماعيا وذلك عن طريق:

1- إمكانية الحصول على سكن بأسعار معقولة

2- تقديم خدمات صحية مجانية.

3- التدريب المهني والقروض المدعومة من الحكومة بأسعار فائدة مخفضة أو معدومة.

إضافة إلى اتخاذ تدابير من قبيل التحويلات النقدية وتوفير الأسمدة الرخيصة وخطط الإئتمانات البالغة الصغر وإنشاء التعاونيات النسائية وتعزيز الأنشطة الحرة للمرأة الرامية إلى معالجة فقر المرأة[10] ، في هذا الصدد تشير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في تقريرها المنشور سنة 2017 والمعنون بـ" الطريق إلى القضاء على الجوع 1945- 2030 " مؤكدة فيه أنه: على الرغم من تحصل النساء اللائي يعملن في إنتاج الأغذية على نطاق صغير في البلدان النامية أين تتحصل النساء على أجور أقل من الرجال رغم ارتفاع إنتاجياتهن بل ربما تزيد عن إنتاجية الرجال في كثير من الأحيان، كما أن التفاوتات لا تزال مستمرة بين الجنسين في إمتلاك الأراضي الزراعية في العالم، حيث في 29 بلد من أصل 33 بلدا التي جرى تقييمها كان عدد النساء اللواتي يتمتعن بتلك الحقوق أقل نسبيا بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال، حيث تتراوح الدرجة التي تضمن بها الأُطر القانونية حقوقًا متساوية للمرأة في ملكية الأراضي بين نسب منخفضة جدا ومتوسطة في أكثر من 60 في

المائة من البلدان الستة والثلاثين التي جرى فيها تقييم وضعية المرأة الريفية، إلى جانب هذا كان لجائحة كورونا آثارا سلبية كبيرة حيث هزت خطة عام 2030 للتنمية المستدامة في الصميم مع استمرار تفشيها، كما أن التأثير الكبير لهذه الجائحة على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال غير معروفا [11].

يتضح مما سبق أن الاهمية التي يكتسيها التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية يمثل سبيلا ملائما لمكافحة الفقر والمجاعة في العديد من البلدان، في هذا الصدد تعتبر منظمة العمل الدولية أن عمل المرأة مدفوع الأجر يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصاديات النامية، وهنا أثبتت العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة يؤدي إلى رفاهة المجتمع ككل حيث أنه قد ثبتت أن الزيادة في دخل المرأة يؤدي إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما يؤدي إلى الزيادة في دخل الرجل وبالتالي زيادة رأس المال البشري للمجتمع كله[12]، بالنظر إلى أن النساء الريفيات يمتلكن معظم المعارف الضرورية للنهوض بالأمن الغذائي ومنع التدهور البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي في الوسط الريفي، فهن وريثات المعارف التقليدية والقائمات على استغلالها ، فهن الساهرات على البذور، وكثيرا ما يعتمدن على النباتات المحلية، بما في ذلك النباتات الطبية، وعلى ضروب محلية من الأطعمة والممارسات الغذائية لتوفير القوت والحفاظ على الصحة والرفاه، إلى جانب هذا بدأن يواجهن تحديات جديد تتعلق بالقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية [13].

2. تمكين المرأة الريفية من منظور أجندة التنمية المستدامة 2030:

على ضوء التصور التنموي الجديد (خطة التنمية المستدامة 2030) الذي تتبناه الامم المتحدة منذ2015 أصبح التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث يعد توفير الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرا مهما لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة، ويجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي من خلال تكريس حقوق المرأة في العمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، في هذا الإطار تمحور الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة إلى دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى "منح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك في الوصول إلى الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية وتكريسها في القوانين الوطنية[14].

وتجسيدا لهذا التوجه الجديد الرامي إلى توطيد العلاقة بين النوع الاجتماعي والتنمية بتحقيق التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي، باعتبار أن عدم الإدماج بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية التي لم تؤثر سلبا على النساء فحسب بل وعلى الرجال أيضا، حيث يسعى هذا المدخل إلى فهم ظاهرة إخضاع المرأة بتحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل مهمة ومتصلة مثل : الطبقات الاجتماعية، الأنظمة، والعرق، والسن، والتركيز على الكفاءة، إلى جانب التعرف على الفرص من أجل تحسين توزيع الموارد والخدمات وتحقيق العدالة بين النوعين في السياسات والبرامج التنموية[15].

في هذا الاطار أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) في تقريرها المعنون بتعزيز المساواة بين الجنسين، تبلغ نسبة اشتغال المرأة الريفية في الزراعة والتنمية الريفية 4% فقط، من الواضح أن هذه النسبة الضئيلة تشير إلى الفرص المحدودة في أسواق العمل المحلية التي تحتاج النساء إلى الدعم من أجل اندماج أفضل في القوى العاملة الريفية، وعكس الالتزامات العالمية بأجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030 التي تركز على العلاقة بين النوع الاجتماعي والتنمية الريفية، التي تشترط مشاركة كل من النساء والرجال في إنتاج الغذاء وإدارة الموارد وتحقيق التوازن بين العمل المأجور والحياة الأسرية وفي تصميم وبناء وصيانة البنية التحتية[16].

في إطار مساعي الأمم المتحدة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة 2030 الذي يحتل فيه هدف تحسين وترقية ظروف النساء الريفيات وإشراكهن لتحسين واقعهن الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبدعم مشاركة المرأة الريفية أكثر في الديناميكية الاقتصادية والتنموية للبلاد من جهة أخرى من بين الأهداف الأساسية التي تروم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيقها ، وإزاء هذه الخلفية، اتفق زعماء العالم على خطة طموحة للتنمية تسعى إلى وضع نهاية للفقر والجوع بحلول عام2030 وتعترف أجندة التنمية المستدامة 2030صراحة على الدور المحوري للتنمية الريفية[17].

على ضوء هذا أصبحت السياسات التمكينية تصاغ من أجل الحد من التفرقة على أساس النوع أو الجنس أو اللون أو الفكر وغيرها كما تسعى لزيادة فرص الفرد في اختيار الأفضل، في هذا الشأن تسعى المنظمات النسائية في دول الجنوب إلى مواجهة تحديات وآثار السياسات التنموية في الدول النامية على عنصر المرأة، وذلك بإعادة صياغة فكرة التمكين وهنا نجد المنظمات النسائية في الهند مثلا تعمل على توعية النساء بحقوقهن لتغيير الذهنيات بما يؤدي إلى تحقيق استقلاليتهن الاقتصادية[18]، تجدر الإشارة هنا ان النساء

الريفيات يؤدين دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة ومشاركتهن فعالة في إيجاد حلول دائمة لمواجهة آثار تغير المناخ والتدهور البيئي، وفي إطار تطبيق خطة التنمية المستدامة 2030 شددت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة على العلاقة تعاضدية بين كل من تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، مؤكدة في ذلك على ضرورة التنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية والإقرار بأهمية إسهام النساء والفتيات في تحقيق التنمية المستدامة، كما أكدت على أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد وتوفير الشروط المواتية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يهمش فيها أحد، بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والنهوض بالإنتاجية وإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وكفالة رفاه الجميع[19].

من أجل هذا وجدت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة نفسها منذ ذلك الحين أمام ضرورة عقد حوارات من شأنها تشكيل البيئة المعيارية والتشغيلية للتدخلات الرامية إلى تلبية احتياجات المرأة الريفية، حيث توصلت استنتاجات الدورة 62 للجنة في عام 2018 إلى الحلول الرئيسية المستندة إلى قدرة النساء الريفيات على التكيّف مع المناخ باعتباره أساسيا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة 17 بما في ذلك المساواة الجنسانية وتمكين المرأة[20]، الأمر الذي يتطلب الزيادة في إشراكها في قطاع الاقتصاد للارتقاء بحقوقها وتمكينها من الوصول للموارد والتحكم بها من أجل تمكينها اقتصاديا من خلال ما يلي:

1- إعادة ترتيب علاقة المرأة مع بيئتها المحيطة بها .

2- الشعور بالاستقلالية الذاتية ويعزز ثقة المرأة بنفسها وبقدراتها .

3- توسيع حرية الاجتماعية والفكرية للمرأة من خلالها إمكانية اندماجها اجتماعيا وبناء علاقات اجتماعية.

4- مساعدة المرأة على ترميم التشوهات والشروخات الاجتماعية التي تحول دون ترقيتها وتمكينها .

5- إعادة صياغة الأدوار الاجتماعية مع الآخرين (الأب ، الأخ ، الزوج الإبن..) بتصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر إحتراما .

6- السماح للمرأة بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية مما يضمن مكانة المرأة الاقتصادية خاصة في ما يسمى باقتصاد المعرفة[21].

في إطار تكريس شعار" تمكين المرأة اقتصاديا في عالم الآخذ في التغير" تدعو المنظمات الدولية إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة التي توفر فرصا لمواجهة معيقات تمكين المرأة، في هذا السياق يعتبر البنك الدولي أنه يمكن تحقيق التمكين الكامل عبر توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع مراحل حياة المرأة، وعلى الرغم من عدم وجود وصفة سحرية إلا أن التكنولوجيات الجديدة تتيح للدول النامية الوصول إلى مستويات أعلى من التمكين الصحي للمرأة خلال فترة زمنية قصيرة وبدون تكلفة كبيرة، في هذا الصدد يشير تقرير القمة العالمية للحكومات سنة 2019 إلى إيضاح كيف يمكن لواضعي السياسات القيام بتدخلات حساسة بالاستعانة بالتكنولوجيا لدعم تمكين صحة المرأة والعدالة الاجتماعية[22]، وتجدر الإشارة هنا أن التكنولوجيات الجديدة تساهم بشكل كبير في التمكين الاقتصادي للمرأة وهنا من الواجب الاعتراف بأن الهواتف المحمولة أصبحت جزءا ضروريا في حياتنا فوفقا لاستعلام حديث فإن 80% من النساء الريفيات في تونس مثلا يمتلكن هواتف – مما يزيد من استقلالهن الشخصي، حيث يسهل تطبيق "احميني" من مساهمة المرأة الريفية ويعلي من حسها بالانتماء ويساعدهن على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فتقوم منصة نظام الضمان الاجتماعي تلك بإتاحة وتسهيل الوصول إلى تغطية الضمان الاجتماعي وتضمن مرونة الدفع لاشتراكات النساء الريفيات[23].

على الرغم من المساعي والجهود المبذولة على مستوى الدولي إلى أن التقارير الدولية ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، إلا أنه لا يزال دون المستوى المأمول إذ أدت جائحة كوفيد-19 التي طالت تداعياتها كافة المجالات، وترتب عنها تزايد الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النساء بشكل خاص ووسعت الفجوات القائمة بين الجنسين إلى زيادة الآثار السلبية لهذه الجائحة عليهن، حيث كانت النساء أكثر عرضة للمخاطر على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذت لتوفير الحماية، من المفيد التذكير هنا بأنه في ظل هذه الجائحة تزايدت معاناة النساء الريفيات من الحرمان وتفاقم هذه المشكلة حيث أصبحت تواجه المرأة الريفية – التي لها دور مهم في الزراعة والأمن الغذائي- تحديات جديدة في حياتها اليومية تتمثل في تنامي الاحتياجات الصحية الخاصة في المناطق الريفية، وهنا تشهد الكثير من المناطق الريفية في البلدان النامية على عدم حصول المرأة على خدمات صحية جيدة وأدوية أساسية ولقاحات، إلى جانب هذا تلعب

الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية المقيدة في الحد من قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى هذه الخدمات الصحية[24].

وفي ظل امتداد تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19تزايدت حدة الفقر وعدم المساواة في العالم، وفي هذا الصدد يشير تقرير منظمة أوكسفام الخيرية (جانفي 2022) أخرت هذه الجائحة إمكانية تحقيق التكافؤ بين الجنسين من 99 سنة إلى 135 سنة، وقد خسرت النساء مجتمعة 800 مليار دولار أمريكي من الدخل في عام 2020 مع انخفاض عدد النساء العاملات الآن عن عدد النساء العاملات في عام 2019 بحوالي 13 مليون امرأة، كما كلفت أزمة كوفيد 19 النساء في جميع أنحاء العالم ما لا يقل عن 800 مليار دولار من الدخل الضائع في عام 2020 أي ما يعادل أكثر من الناتج المحلي الإجمالي المجمّع ل98 دولة، وفي خضم هذا أصبح 252 رجلا يملك ثروة تفوق ما تملكه جميع النساء والفتيات في مجتمعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، كما تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعد واحدة من أكثر المناطق في العالم من حيث ارتفاع نسب اللامساواة الاقتصادية شهد الملياردريات زيادة ثرواتهم بنسبة 23٪ أثناء الوباء بينما شهد 90٪ من الأشخاص الاقل حظا في المنطقة انخفاضا في حصتهم من الثروة في عام 2021 [25].

وتجدر الاشارة أن تدهور وضع المرأة في المنطقة العربية يفرض إحراز تقدم أسرع لتحقيق 91 في المائة من أهداف التنمية المستدامة التي تم قياسها، والتي تأثرت بالانكماش الاقتصاد الإقليمي الذي يتوقع أن يصل إلى بأكثر من 5 في المائة، ورغم ذلك فإن أزمة كوفيد19 قد توفر فرصة للتعافي والتي تفرض إصلاح أنظمة حماية اجتماعية بصفة أكثر شمولا إلى جانب اعتماد إصلاح شامل لمخططات التنمية عبر إدراج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة[26].

ثانيا: تمكين المرأة الريفية الجزائرية في ظل سياسات التنمية الوطنية ومتطلبات أهداف التنمية المستدامة 2030.

تدعو لجنة المرأة التابعة للأمم إلى مواصلة الاضطلاع بدور محوري في تعزيز المساواة بين الجنسين بتقديم دعما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعجل ، من اجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية لتجسيد شعار "تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير" .

استنادا إلى هذه الخلفية تم التأكيد على تعزيز ودعم مساهمات نساء الأرياف والمزارعات في القطاع الزراعي والأمن الغذائي والتغذية والرفاه الاقتصادي لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وفي النهوض بالتنمية الزراعية والريفية بما في ذلك المزارع الصغيرة، وكفالة تمتعهن بفرص متكافئة مع الرجال في الحصول على التكنولوجيات الزراعية والاستفادة من الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، والابتكار في وسائل الإنتاج الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير، مع دعمهن بسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات لتحسين القدرات الإنتاجية والدخل وتعزيز قدرتهن على الصمود بسد الثغرات التي تعتري الاتجار بمنتجاتهن الزراعية في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وإزالة الحواجز التي تعترضهن في هذا المجال، إلى جانب تم حث دول العالم على ضرورة دعم تشغيل المرأة الريفية مقابل أجر في الأعمال غير الزراعية، باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين ظروف عمل المرأة وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والاستثمار في البنية التحتية المناسبة، والخدمات العامة، والتكنولوجيات التي توفر الوقت والجهد، وتشجيع العمل المدفوع الأجر للمرأة الريفية في الاقتصاد الرسمي، ومعالجة الأسباب الهيكلية والأساسية للأحوال الصعبة التي تعيشها المرأة الريفية[27].

في هذا الإطار تحتل المرأة الجزائرية عموما والريفية خصوصا مكانة هامة في المجتمع الجزائري فقد أصبحت تمارس مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية جنبا إلى جنب مع الرجل، واستنادا إلى خلفية أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تقر صراحة بالدور المحوري للتنمية الريفية، وبموجبها أصبح تمكين المرأة شرطا مسبقا لتحقيق التنمية المستدامة، فالمرأة تتخذ قرارات تؤثر على التنمية المستدامة وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وعندما يكون للمرأة المساواة في الحصول على الموارد والفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار تصبح من محركي التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ الإجراءات البيئية والاقتصادية والاجتماعية[28].

ومن اجل استدراك النقائص المسجلة في هذا المجال منذ الاستقلال عملت الجزائر في الآونة الأخيرة على تسطير برنامج شامل يمس المناطق الريفية والنائية، حيث نص دستوري 2016 و2020 ومن خلالهما تضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 على محاور تتعلق بتحسين ظروف العيش للمرأة الريفية وحمايتها، بالسعي إلى ضمان الاستقلالية المالية للمرأة عبر تيسير وتبسيط استفادتها من التحفيزات العمومية، خاصة في مجال استحداث مناصب الشغل أو بتوفير فرص مواتية للدخول في النشاطات الاقتصادية كما أشار إلى

مواصلة تنفيذ البرنامج القطاعي المشترك لدعم انضمام المرأة الريفية والمرأة الماكثة في البيت في المجال الاقتصادي[29].

1. تمكين المرأة الريفية الجزائرية في برامج التنمية الوطنية:

انطلاقا من أهمية مشاركة المرأة الريفية مع باق أفراد المجتمع في تحريك الدفع بوتيرة التنمية الوطنية نحو الأمام عملت السلطات العمومية على وضع أطر وآليات تسمح بترقية وتحسين الوضعية المعيشية للمرأة القاطنة بالمناطق الريفية والفلاحية، في هذا الصدد يعتبر حق المرأة في التعليم الذي يكفل لها وصولها للتمكين الاقتصادي، في هذا الإطار تم تسطير برنامج لمحو الأمية الذي يستهدف أساسا تحرير النساء الريفيات حيث سمح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المسطرة للفترة2007 -2016 بتسجيل أكثر من 3.5 مليون دارس خلال الفترة 2007 -2014 لكل المستويات حيث تمثل الإناث **87%** من العدد الإجمالي، لاسيما القاطنات بالمناطق الريفية وبلغ عدد الدارسين الذين تحرروا من الأمية إلي نهاية 2014 أكثر من 2 مليون شخص، وسمحت هذه العملية بتخفيض نسبة الأمية التي انتقلت من 22,3% سنة 2008 إلى **%** 15,15في نهاية 2014 ، ونتيجة لهذه التدابير انخفضت نسبة الأمية إلى حوالي % 10 بداية سنة 2018وبحسب إحصائيات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار[30]، تم تعزيز استفادة النساء من برامج ومشاريع التنمية الريفية بإدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل واعتماد برامج القروض المصغرةالمعتمدة منذ سنة 1999، والرامية إلى إدماج ومكافحة البطالة والفقر لدى فئة النساء بالقيام نشاطات مدرة للدخل حيث تقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية سنة 2008 مايقارب 70% [31].

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 تستلزم خلق بيئة ومناخ مناسب لتنمية الاستثمارات المحلية إضافة إلى تقديم الإعانات في مجال التنمية الريفية، وفي إطار سعي الجزائر لتحقيق هذه الأهداف تم تسطير برنامج وطني يهدف إلى إتاحة فرص مواتية وتوفير خيارات ملائمة من شانها أن تؤدي إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ومن اجل هذا انتهجت الحكومة سياسة لتطوير المجتمع الريفي من خلال برنامج التجديد الريفي(2007-2013) الرامي من ورائه إلى القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر، لاستحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة

الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية[32] منها تلك الموجهة لفئة النساء حيث تم في هذا الإطار:

1- تسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (البرنامج الخماسي للتنمية 2004-2009) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيش والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية ولتطوير المرأة الريفية بصفة خاصة وقد ساعدت هذه المشروعات على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

2- ارتفاع نسبة استفادة النساء من برامج ومشروعات التنمية القطاع بإدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الاراضي عن طريق التنازل وبرنامج تحويل الانظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية برامج دعم تشغيل الشباب.

3- منح بطاقة فلاح بموجبها يمكن للمرأة الريفية الاستفادة من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر تمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساءا ورجالا دون تمييز بهذا الخصوص بلغ عدد المستثمرات الفلاحية 46043 بنسبة 4.7 % .

4- استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية سنة 2008 وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام والنصف العام، حيث يمكن للنساء الريفيات الاستفادة منه بتقديم للنساء المعنيات به ضمانات مقابل الحصول عليه، أو باستفادة المرأة منه في إطار ضمانات جماعة تحصل عليها المرأة بصورة منتظمة من التعاونيات التي يتم إنشاؤها من قبل نساء الريفيات .

5-إرشاد وتوعية المرأة في المناطق الريفية بأهمية سياسة التجديد الفلاحي والريفي والبرامج الجوارية للتنمية واطلاعها على آليات التجديد الريفي التي وضعتها وزارة الفلاحة لتطوير عالم الريف، علما أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة لهذا الغرض ستسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشروعات استثمارية، خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية على أن يكون عمل المرأة الريفية بشكل منظم في إطار تعاونيات .

6- العمل على تكوين المرأة في الوسط الريفي للمساهمة في إنجاز برنامج التجديد الريفي، حيث يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع قطاع الفلاحة من خلال محافظة الغابات والغرف الفلاحية بالتكوين حسب الإحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات وإدماجهن فيه [33] .

في هذا الصدد تشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنه في إطار تجسيد هدف المشاريع الموجهة للمرأة الريفية المتمثلة في القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد بلغ عدد النساء المستفيدات من هذه القروض المصغرة بـ 555542 امرأة، وهو ما يقابل نسبة **63.34 %** كما قدرت نسبة استفادة النساء الريفيات من هذه الحصة بـ 32.3% ، حيث تمنح للنساء الريفيات المستفيدات من القروض المصغرة المرافقة وتدعيم القدرات حول تقنيات تسيير الأنشطة الصغيرة والادخار لتسديد مبلغ القروض المتعلقة عموما بمشاريع تربية النحل وإنشاء مشاتل والحلاقة وصناعات التحويل الغذائي وصناعة الفخار وغيرها من المجالات[34]، وفي هذا الإطار خصصت وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة أغلفة مالية معتبرة لترقية نشاطات المرأة الريفية سنة 2119 غطى حوالي 11 ألف قرض مصغر سمح بخلق (22000) منصب شغل، وفي سنة 2021 تم تخصيص 23 %من اعتمادات التمويل لفائدة النساء منها 42 **%** للنساء الريفيات وزعت كالتالي: 12.12 % لقطاع الزراعة، و12.32 % للمشاريع الصغيرة، 19.41 %لمجال الحرف والباقي للخدمات)، وفي إطار ورقة الطريق المتعلقة بتحريك عجلة التنمية الفلاحية والريفية المدرجة في مخطط عمل الحكومة 2020-2024 تم تخصيص مكانة هامة للمرأة الريفية من اجل التعبير عن امكانياتها وقدرتها على خلق الثروة وولوج عالم المقاولتية، سيما في القطاع الفلاحي حيث استفادت 11000 امرأة و211 مرشدة فلاحية من دورات التكوين والتدريب، ومن المشاريع النموذجية التي اهتمت بالمرأة الريفية وسعت إلى ادماجها وحققت نتائج طموحة، نجد مثال المشروع النموذجي للتنمية الفلاحية الجبلية لحوض منحدر واد الصفصاف)بولايتي سكيكدة وقسنطينة في الشرق(، ومشروع التنمية الريفية لولاية المسيلة) الهضاب الشرقية(، ومشروع العمل الريفي في منطقة وسط غرب الجزائر)ضم 6 ولايات(وكانت في مجملها تهدف إلى تقوية القدرات المحلية وفك العزلة ودعم البرامج التنموية المحلية[35].

إلى جانب هذا تشير التقارير الهيئات الوصية في سنة 2021 أن المرأة الريفية تمثل 64 بالمئة من مشاريع النساء الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، ويأتي ذلك في إطار مساعي الدولة لترقية مكانة المرأة الريفية وتشجيعها على المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، باعتبار المرأة الريفية تمثل احد الاسس الهامة في مجال التنمية الريفية لاسيما فيما يخص حماية الموارد الطبيعية وحماية التراث الثقافي و المادي و تجسيد الأمن الغذائي ، بهذا الخصوص تؤكد الهيئات ذات الصلة بأن عمل المرأة الريفية في قطاع الفلاحة

يشكل قطاع ابتكار "بامتياز" لا سيما بهدف زيادة الإنتاج والاستثمار مع تحسين الإنتاجية ومردودية الإنتاجي لا سيما في مناطق الجنوب[36]، في هذا الصدد يشير تقرير منظومة الأمم المتحدة بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الجزائر لسنة 2020 إلى أن نسبة البطالة بين النساء تشهد تراجعا مقارنة بالذكور حيث سجلت نسبة 20% [37].

لقد عملت الجزائر على تحسين إطار الأعمال التنظيمي لصالح النساء لمنحهن قدرة وصول أعلى إلى الفرص الاقتصادية، وقد ارتفع حاصل الجزائر في مؤشّر أعمال النساء وقوانينها 17 نقطة على مدى السنوات العشرين الماضية، ورغم هذه التدابير المتخذة لا تزال المرأة في الجزائرية تعيش وضعية مزرية خاصة في المناطق المهمشة تنمويا (مناطق الظل)، تشير إلى تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية، فمع أن الفجوة من ناحية قدرة الوصول إلى البنى التحتية والمرافق الأساسية تضاءلت مع الوقت، إلا أن بعض التفاوتات الأخرى لا تزال قائمة، إذ يعاني سكان المناطق الصحراوية والسهبية مثلاً معدّلات فقر تفوق المعدّل الوطني بضعفَين أو ثلاثة أضعاف على التوالي[38].

هنا يبقى السؤال مطروحا حول ما إذا كانت هذه التطورات القانونية تقدم استجابة شاملة لمطالب المرأة وتعزز حقوقها، فواقع إشراك المرأة الجزائرية في التنمية وإدماجها في الحياة الاقتصادية لا يزال تقريبا هو الشعار نفسه منذ الاستقلال، وبغض النظر عما ورد في أول دستور للجزائر المستقلة 1963 الذي أقر مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، فإنّ التغيير المهم الذي مس شؤون المرأة غداة الاستقلال قد اهتم وبشكل يبدو معبرّا عن حركية التغيير التي سعى إليها النظام السياسي الجانب التقليدي في الحياة الأسرية والاجتماعية بشكل خاص ولكن ذلك لم يتم إلا في مجالات محدودة جدا [39]، هذا ما يبقي الجزائر تعاني من تفاوتات متعددة المستويات بما فيها تفاوتات جنسانية ومناطقية (بين المدن والأرياف) أدت إلى توسع الفجوة الجنسانية، وهنا تشير الإحصائيات إلى أن علامات التقدم تبدوا ضعيفة خاصة فيما يتعلق بتوظيف المرأة في المجال الاقتصادي، إذ لا تزال النسبة المئوية للنساء الناشطات اقتصاديا محدودة، وأصبحت فرص انخراط النساء وخاصة الريفيات في سوق العمل تتضاءل أكثر فأكثر مقارنة بنظرائهن الذكور [40].

بهذا الخصوص يرجح أن تتجه النساء مستقبلا إلى العمل في القطاع غير الرسمي كالفلاحة والخدمات أو ما يسمى بمهن الرعاية مثل رعاية الأطفال ورعاية المسنين والطبخ والتدبير المنزلي وما إلى ذلك، وبالتالي

واقع المرأة الجزائرية يظهر لنا صورة متناقضة رغم إحراز تطورات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتشريعي[41]، إلا أن العوائق الثقافية تبقى الأكثر تأثيرا فتعزيز وجود المرأة في جميع المناصب المجتمعية يحتاج إلى حدوث تحول اجتماعي لأنه لا يعتمد على القوانين ورغبة القادة السياسيين يتطلب تغيير الصورة النمطية التي رسمها المجتمع للمرأة[42].

2. أجندة التنمية المستدامة2030 ومتطلبات تمكين المرأة الريفية في الجزائر

تمثل أهداف التنمية المستدامة إطار لتصحيح مسار التنمية الوطنية في الجزائر التي تحتاج إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في هذا المسار المتبع منذ عقود، لمواجهة مختلف التحديات الجديدة التي تواجه الجزائر التي تستدعي تجاوز العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، في هذا الإطار تندرج مسالة تمكين المرأة الريفية ضمن الأولويات القصوى التي توليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أهمية لتحقيقها، حيث توفر أجندة التنمية المستدامة 2030 فرصة لتحقيق هذا الهدف وتكريس البند الاجتماعي للتنمية المستدامة والمتمثل أساسا في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتفرض تكييف السياسة الوطنية لتمكين المرأة الريفية في الجزائر مع المرجعية العالمية للتنمية المستدامة.

بهذا الخصوص تولي خارطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار أجندة التنمية المستدامة أهمية بالغة لمسألة ترقية حقوق المرأة الريفية، لكي تتماشى مع مسار التغيير الذي انخرطت فيه الجزائر والذي يفرض عليها الأخذ ببعد الجندر عند صياغة السياسات العامة، وهذا ما تبحث فيه المؤسساتية النسوية في "كيفية جعل معايير النوع الاجتماعي تعمل داخل المؤسسات وكيف تبني العمليات المؤسسية ديناميكيات سلطة النوع الاجتماعي وتحافظ عليها[43]، التي تتطلب إدراج المرأة الريفية في السياسات والمؤسسات القائمة لإتاحة فرص لها للنهوض بوضعيتها بتثمين الوجود النسوي واستثماره في كافة المجالات، بما يمكن المرأة الجزائرية من المساهمة بصورة إيجابية لتحقيق التنمية المستدامة التي تكون فيها الروابط الاجتماعية نفسها بين الجنسين تعبيرا عن مشاركة متكافئة للنساء والرجال في مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي[44].

وبما أن أجندة التنمية المستدامة 2030 تركز على تمكين وتحسين الأوضاع المعيشية للمرأة عامة والريفية خاصة، فإنه ينتظر من الهيئات الرسمية تحقيق والتوازن الجهوي من خلال التنمية العادلة والتي تتطلب إعادة بعث برنامج التجديد الريفي وتكييفه وفقا لهذه الأجندة على النحو الذي يسمح بإدماج المرأة الريفية

في التنمية المحلية، ولإتاحة المزيد من الفرص للمرأة الريفية الجزائرية لردم الفجوة بين بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي، ويتطلب ذلك مراعاة بعد "الجندر" عند إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية لخلق الثروة من جهة وتمكين المرأة الريفية من جهة أخرى .

ولهذا أصبح إدراج هذا البعد عند رسم السياسات التنموية وصياغة البرامج الحكومية في الجزائر أمرا لا مفر منه يستوجب التكيف مع مقتضيات العولمة ورهاناتها، ومواكبة لهذه التوجهات الجديدة صادقت الجزائر على معظم المواثيق والمعاهدات الدولية (بتحفظ) ذات الصلة بقضايا المرأة، في هذا الاطار نجد مكتب الأمم المتحدة بالجزائر يعمل على النهوض بريادة الأعمال لدى النساء والشباب في المناطق الريفية وتدعم وتدريب النساء اللواتي يمثلن جمعيات الأعمال النسائية والشركاء الاجتماعيين على التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية[45].

من هنا يبدوا أن تمكين المرأة الريفية في الجزائر تحتاج إلى رسم سياسات تنموية توفر فرص مواتية للنهوض وتطوير الوسط الريفي بتحقيق تنمية عادلة بين مختلف المناطق عبر تشجيع المرأة الريفية على إنشاء مؤسسات نسوية مصغرة وبتمويل الدولة لها، بمنح قروض وتقديم تسهيلات لها وإشراكها في تحريك عجلة التنمية في الوسط الريفي، ولعل أن هذه الآلية كفيلة بتنزيل أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى تفعيل دور المرأة وتحسين وضعيتها لكي تكون سندا قويا للأسرة الجزائرية و الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

إن بلوغ هذا المسعى يتطلب وضع استراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة عبر الاستئناس بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مع مراعاة خصوصياتنا العامة، إلى جانب التركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء هذه الاستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي، عبر اعتماد رؤية علمية للتنمية الريفية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية الريفية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد التركيز على البرامج والمشروعات الملائمة للبيئة الريفية في الجزائر[46].

بهذا الخصوص تشير الاستراتيجية الإقليمية للمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (2017-2020) التي نشرت عام 2017 إرشادات، حول الأولويات الإقليمية الرئيسية واضعة خطة عمل لتناول النوع الاجتماعي، لتزويد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمعلومات حديثة

وموضوعية عن حالة المرأة الريفية في كل بلد لتحديد التحديات والفرص التي من شأنها توسيع شبكات الحماية الاجتماعية وضمان قدرة المرأة الريفية على الاستفادة من أنظمة المعاشات والإعانات والتأمين الصحي الوطنية، وهنا تمحورت أعمالها حول تحسين وبولغ مستوى أحسن للحماية الاجتماعية للنساء في المناطق الريفية التي أصبحت تمثل أولوية رئيسية للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها الجزائر، التي تتطلب توسيع شبكات الحماية الاجتماعية وضمان قدرة المرأة الريفية على الاستفادة من التأمين الصحي الوطني وخطط المعاشات التقاعدية والدعم[47]، إلى جانب هذا تمثل استراتيجيات التنمية الريفية لتحقيق هدف "التحول الريفي الشمولي" الذي رسمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والذي يمثل مرجعية وعنصرا أساسيا في الجهود العالمية الرامية إلى بناء مجتمعات شاملة ومستدامة للجميع لتمكن من إحداث تحول شمولي ومستدام للمناطق الريفية، يتيح لكل الناس دون استثناء ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنمية قدراتهم والاستفادة من الفرص المتاحة في بيئتهم، بما يؤدي إلى تحسن ملحوظ في الوضع الاقتصادي وجودة الحياة لصغار المزارعين والعمال من فقراء الأراضي والمعدمين والنساء والشباب[48].

إن هذا التصور يعد ملائما لتمكين المرأة الريفية الجزائرية خاصة في المناطق المهمشة تنمويا (مناطق الظل)، حيث تشير التقارير الرسمية إلى إحصاء أزيد من 15 ألف "منطقة ظل" يعيش فيها 8.5 مليون مواطن جزائري في أوضاع مزرية (الفقر والبطالة، وغياب المرافق الضرورية)، وعلى ضوء هذه المعطيات لا يمكن عزل المرأة الريفية القاطنة في هذه المناطق التي تتطلب اتخاذ تدابير اللازمة لإحداث التحول الريفي – مع عدم تجاهل أثر الموروثات التاريخية وخيارات السياسات السابقة – عبر التكييف والتطوير التدريجي لبرنامج التحول والتجديد الريفي الذي اعتمدته الدولة منذ 2007، ويستلزم هذا الأمر تفعيل استراتيجية الدولة في تنمية المناطق المهمشة في الهضاب العليا والجنوب التي تتطلب بعث السد الاخضر: الذي يمثل فرصة للتنمية المستدامة في الجزائر" .

4. خاتمة:

تمثل أهداف التنمية المستدامة2030 إطارا مرجعيا دوليا ملائما لتمكين المرأة الريفية في بلدان العالم عامة وفي الجزائر خاصة يتطلب منها إصلاح ومراجعة سياسة تمكين المرأة الريفية وفق نظرة عقلانية تسمح بالتقييم الموضوعي للنتائج المحققة وباعتماد تصورات جديدة من دون تجاهل تجربتها المتمثلة في برامج

ومخططات التنمية الريفية، وهي في نظرنا تحتاج إلى تكييف هذه السياسة وفق ما تقتضيه أجندة عام 2030 للتنمية المستدامة التي التزمت الجزائر بتحقيقها سنة 2015 وتستلزم الأخذ بتقارير المنظمات الدولية والإقليمية والدراسات المهتمة بقضايا تمكين المرأة والتنمية الريفية من جهة وبالاستفادة من تجارب الدول التي حققت نتائج إيجابية في هذا المجال من جهة أخرى .

على ضوء التقارير الدولية المهتمة بتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 يتضح أن تمكين المرأة الريفية يعد شرطا مهما لاستدامة التنمية الريفية، باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق الامن الغذائي في الكثير من بلدان العالم وتمكينها، ويستدعي ذلك إدراجها ضمن أولويات السياسات والمؤسسات القائمة وبالتسريع في اتخاذ تدابير تضمن تمثيل المرأة الريفية في دوائر صنع القرار في الهيئات المحلية والمنظمات المدنية للتصدي لظاهرة تهميش المرأة الريفية.

وفي ظل انتشار جائحة كوفيد19 التي ترتب عنها تعقيدات وصعوبات في تجسيد أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي أدت إلى تدهور وضعية المرأة الريفية أكثر من ذي قبل، في هذا الإطار لا تزال الجهود المبذولة في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الريفية الجزائرية غير كافية، حيث لا تزال وضعية المرأة الريفية خاصة القاطنة في المناطق المهمشة تنمويا (مناطق الظل) تعيش وضعية مزرية، وهذا ما تشير إليه التقارير الرسمية الأخيرة التي تدعو إلى التدخل العاجل لفك العزلة بتحريك عجلة التنمية المحلية والعمل على استدامتها، وأمام هذا الوضع أصبح تمكين المرأة الريفية في الجزائر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لترقية وضعية المرأة الريفية التي تستلزم تقديم حلول والتي نراها مهمة للنهوض بالمرأة الريفية وهي:

1- تفعيل السياسة الوطنية لتمكين المرأة الريفية مرهون بتحريك عجلة التنمية الريفية واستدامتها عبر الأخذ بقاعدة التفكير شموليا والتصرف محليا .

2- العمل على تمكين المرأة الريفية على المستوى المحلي بتسطير برامج للتنمية المحلية تأخذ بمفهوم الأقلمة بمراعاة خصوصية كل منطقة (برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا والسهبية، المناطق الجبلية، الصحراوية...).

3- تفعيل البرامج الخاصة لمحو الأمية في أوساط المرأة الريفية .

4- الأخذ بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع مشاريع التنمية الريفية وتوفير فرص للولوج إلى عالم الشغل المنظم وإدماج المرأة الريفية فيها.

5- تنظيم القطاع غير الرسمي الذي تشتغل فيه المرأة الريفية من خلال تأمينها اجتماعيا وانخراطها في صناديق الضمان الاجتماعي .

6- تفعيل برنامج التجديد الريفي يمكن أن يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للمرأة الريفية إذا تم إحداث تحول ريفي حقيقي.

7- تشجيع النساء الريفيات على إنشاء الجمعيات والتعاونيات الفلاحية على المستوى المحلي وتنظيم ممارسة الأنشطة المتصلة ببيئة كل منطقة (تربية النحل والدجاج، التين والزيتون...إلخ).

8- تخصيص قروض غير ربوية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى المحلي لبعث وتشجيع ممارسة الانشطة والحرف التقليدية التي تمارسها المرأة الريفية مع مراعاة حماية البيئة.

5. الهوامش:

[1] - باسل بستاني، دينامية التنمية المستدامة- تجليات التكوين وتحديات التمكين-، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص ص267- 276.

[2] - الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار1-70، "تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة" ،مقر منظمة الأمم المتحدة ، نيويورك ، 25 (سبتمبر 2015) ، ص08.

[3] - رحو سهام، "المساواة الجندرية لتحقيق التنمية المستدامة : مقاربات بديلة"، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، المجلد2 ، العدد2، (2017) ، ص351.

[4] - يوسف بن يزة، "التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي(دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية 2003-2008)" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، (2010)، ص74.

[5] - بسام حسن المسلماني،"التنمية المستدامة(2030م) وقضايا الجندر: ما هي العلاقة؟"، شوهد في 2022/01/01، أنظر :https://www.lahaonline.com/articles/view.

[6] - للمزيد أنظر: https://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-5/ar/، شوهد في: 2022/01/01

[7] - لجنة وضع المرأة ، "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة)، نيويورك ، (فبراير 2012) ، ص03

[8] - منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، "لنستحثّ الخطى معاً لتمكين المرأة الريفية من القضاء على الجوع والفقر" ، شوهد في 2021/12/08،انظر: https://www.fao.org/about/meetings/rural-women-end-hunger/about-the-event/ar/

[9] - فينجي نيرونجو، "التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والطريق إلى عام 2030 – الجاهزية للعمل المناخي-"، شوهد في: 2021/12/28، أنظر: https://www.un.org/ar/41467،

[10] - الحبيتري نبيلة وبن شهيدة فضيلة، "تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثر ذلك على سياسة التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة المقاولتية والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2021، ص ص 99-100.

[11] - منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ،" أهداف التنمية المستدامة"، شوهد في 02-02-2022، أنظر: https://www.fao.org/sdg-progress-report/2021/ar/

[12] - تقرير منظمة المرأة العربية، "نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية (2015 – 2030)"، القاهرة ، ديسمبر (2015)، ص21.

[13] - لجنة وضع المرأة، المرجع نفسه، ص06.

[14] - عماد كريم ،" التمكين الاقتصادي للمرأة"، شوهد في: 2021/12/30، أنظر: https://arabstates.unwomen.org/ar/what-we-do/economic-empowerment

[15] - نجيبة بادي بوقميجة، "تمكين المرأة اقتصاديا: توجه نحو التنمية"، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، مجلد 07، عدد02، 2021، ص216.

[16] - FAO regional conference for the neareast. "Strengthening Gender Equality in Agriculture and Rural Development in the Near East and North Africa Region". Rome, Italy, 7-11 May (2018).PP 2-3.

[17] - كانايو نوانزي، "تقرير التنمية الريفية"، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما ،(2016) ، ص06.

[18] - Bacque Marie- Helene and biewener carole, "L'empowerment, une pratique Emancipatrice". éd. La Découverte, coll. Politique et sociétés. Paris (2013) .p 590

[19] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي(لجنة المرأة)، "تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير"، تقرير الدورة الحادية و الستون، نيويورك،(2017)، ص ص03 -23 .

[20] - فينجي، المرجع نفسه.

[21] - إسماعيل بوقنور و سنوسي عياشي ،"التمكين الاقتصادي للمرأة: مدخلا لتنمية المناطق الحدودية في الجزائر"، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 05 ، العدد الخاص (01)، (2021)، ص318.

[22] - شالابه كومار سينغ و ناتاراج إسكونتاغود و جيجو أبراهام ماثيو،"تمكين صحة المرأة لتحقيق التنمية المستدامة"، تقرير القمة العالمية للحكومات،(2019) ، ص05.

[23] - ماهر خليفي، "خمسة أسئلة: مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية أساسية للنمو ولتوزيع الثروات على نحو أكثر إنصافًا"، شوهد في: 2022/01/05، أنظر:
https://arabstates.unwomen.org/ar/news/stories/2019/4/take-five-maher-khalifi .

[24] - شبكة حقوق الأرض والسكن ، "بناء قدرة المرأة الريفية على الصمود في ظل جائحة كورونا" ،شوهد في :2022/01/18، أنظر: http://www.hic-mena.org/arabic/news.php?id=qGlnYw==#.Yeaj2tvMKM9

[25] - تقرير منظمة أوكسفام الخيرية، "يضاعف عشرة أغنى رجال ثرواتهم خلال جائحة كورونا فيما تنخفض قيمة الدخل ل 99 في المئة من البشرية"، شوهد في 2022/01/18، أنظر: https://arabic.oxfam.org/latest/press-release.

[26] --ESCWA « .Between Now and 2030: A statistical overview of progress towards the Sustainable Development Goals in the Arab region ». United Nations Beirut.2021.p09

[27]- تقرير لجنة وضع المرأة،"تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التطور" ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي،نيويورك (2017)، ص17.

[28] - منظمة المرأة العربية ، "نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية2015 – 2030 " ،القاهرة ،(29 نوفمبر 1ديسمبر 2015)، ص23.

[29] - مصالح الوزير الأول، "مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية" ، شوهد في 22-12-2021 ، أنظر: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/Pland-action-du-gouvernement-، ص72

[30] - تقرير وزارة التضامن الوطني و الأسرة وقضايا المرأة، "حول تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية" ، الجزائر،(2016) ، ص05.

[31] - بوقندو وسنوسي، المرجع نفسه، ص325

[32] - منيرة سلامي، "المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ، العدد 05، ديسمبر (2016)، ص191.

[33] - عائشة عبد السلام، "دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"، منظمة المرأة العربية، الجزائر (2009)، ص ص 24-25.

[34] - تقرير وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المرجع نفسه، ص21.

[35] - راشدي خضرة، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية ، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع ، المجلد 04، العدد02 ، جامعة جيجل ، جوان 2021، ص ص14-15.

36 – الإذاعة الجزائرية، المرأة الريفية تمثل 64 بالمئة من مشاريع النساء الممولة، انظر: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210307/208219.html، شوهد في 2022/04/10.

[37] – تقرير الأمم المتحدة السنوي – الجزائر 2020، ص 29، أنظر :
https://algeria.un.org/sites/default/files/2021-09/Rapport%20NU240821%20Version%20AR.pdf، شوهد في: 2020/04/11

38 – ياسمينة أبوزهور ونجلاء بن ميمون، على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضمّ جائحة كورونا والأزمة السياسية، أنظر: https://www.brookings.edu/ar/opinions/ ، شوهد في 2022/04/11.

[39] - بلقاسم بن زنين، "المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية"، مجلة إنسانيات، العددان 57-58، الجزائر، (2012) ، ص03.

40 – ياسمينة أبوزهور ونجلاء بن ميمون، المرجع نفسه.

[41] - Feriel Lalami "Women in Algeria: A picture of contrasts." .Les Cahiers de l'Orient .2017/4..P10. Available online at: https://www.cairn-int.info/journal-les-cahiers-de-l-orient-2017-4-page-83.htm

[42] -Frimeche Malika . "Algerian Women In Politics ". Algerian Journal of Human and Social Sciences .Vol 5, N 01.P 195.

[43]- جهاد عودة، "المواقع المصرية ومتغيرات الشرق الأوسط: المؤسساتية الجديدة"، البلد، شوهد في 2022/01/15، انظر: https://www.elbalad.news/4780821 .

[44] - بن زنين، المرجع نفسه ، ص13.

[45] - بوقنور وسنوسي ، المرجع نفسه، ص331.

[46] - عبد الصمد سعودي وصالح سراي، "استراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة"، ورقة بحثية ألقيت في الملتقى الدولي حول " استراتيجيات القضاء- على البطالة لتحقيق التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف يومي 15 و 16 نوفمبر، المسيلة، (2011)، ص14.

[47] - regional conference for the neareast. opcit .03.

[48] - كانايو، المرجع نفسه ، ص ص13-17.